بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع المنار

المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية

كليات المجتمع في الأردن

(الواقع والتحديات)

إعداد

د. نادر مريان

طاهر جرادات ممدوح السلامات

2010

مشروع المنار ممول من وكالة الإنماء الكندية

Canadian International Development Agency Agence canadienne de développement international

مقدمة:

يقوم مشروع المنار في المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية –والذي تموله الحكومة الكندية– ببناء مخازن للبيانات المتعلقة بالموارد البشرية ويعمل على جمعها من مصادرها وتنظيفها وبرمجتها وتخزينها ونشرها ويدعم استخدامها من خلال الأبحاث والتقارير والمؤشرات ويسعى إلى جعلها الأساس في اتخاذ القرارات وبناء السياسات في مجالات الموارد البشرية. حيث قام المشروع ببناء مخازن بيانات تفصيلية عن الملتحقين والخريجين وأعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في مرحلة التعليم العالي (الجامعي والمتوسط) وتم توسيعها لتشمل مراحل التعليم والتدريب المهني. وتوفر هذه المخازن معلومات افرادية عن ملتحقي وخريجي كليات المجتمع والجامعات مثل الجنس وفرع شهادة الثانوية العامة والمعدل في الثانوية العامة والتخصص الحالي والتقدير العلمي والعمر، كما توفر معلومات عن الهيئة الأكاديمية مثل الجنس والعمر والدرجة العلمية والتخصص العلمي والرتبة الأكاديمية، وتشمل هذه القواعد معلومات افرادية عن الهيئة الإدارية في كليات المجتمع –والجامعات أيضاً– مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي والتخصص العلمي والمهنة الحالية.

يتكون النظام التعليمي في الأردن من ثلاثة مستويات، هي: التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي (بشقيه الأكاديمي والمهني)، والتعليم العالي. ويشتمل التعليم العالي بدوره على مستويين، هما: مستوى التعليم العالي المتوسط، ومستوى التعليم العالي الجامعي. وتتولى كليات المجتمع التعليم العالي المتوسط، بينما تناط مهام التعليم العالي الجامعي بالجامعات.

يشكل التعليم في كليات المجتمع في الأردن المرحلة الأولى أو الدنيا من التعليم العالي. ويمنح هذا المستوى من التعليم درجة الدبلوم المتوسط، وفترة التدريس فيه سنتان بالمتوسط.

يتقدم الناجحون في الثانوية العامة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بكافة مستوياتها(كليات المجتمع والجامعات)، ويتطلب الالتحاق بالجامعات عادة معدلات أعلى، بينما يتقدم ذوي المعدلات الأدنى للالتحاق بكليات المجتمع المختلفة. ويلتحق بعض خريجي الثانوية العامة بكليات المجتمع بغرض التجسير للجامعات.

شهدت مسيرة التعليم في كليات المجتمع في الأردن فترة من الازدهار في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث تم استحداث العديد من كليات المجتمع، واشتملت أنشطتها التعليمية على

العديد من حقول التعليم أبرزها المهن التعليمية، لدرجة أن بعض هذه الكليات كان يطلق عليها في البدء مسمى معاهد المعلمين.

توسعت الأنشطة التعليمية في كليات المجتمع بعد ذلك لتشمل طيفا واسعا من التخصصات. فقد تم استحداث برامج تعليمية في المجالات الهندسية، والصحية، والعلوم. تلا ذلك استحداث برامج جديدة كبرامج الحاسوب، وتكنولوجيا المعلومات، والإعلام، والاتصال، وغيرها.

سيتم في هذا البحث التطرق إلى أوضاع كليات المجتمع في الأردن. حيث سيتم استعراض جملة من المؤشرات حول الملتحقين بهذه الكليات، وخريجيها، وذلك استنادا إلى أحدث البيانات المتوفرة. كما سيتم التعرض لوضع الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملتين في تلك الكليات، من خلال إيراد أهم المؤشرات إلى تعكس الخصائص الأساسية للعاملين، سواء الإداريين منهم والأكاديميين. وسيتم إيراد المؤشرات لأوضاع الكليات وفقا لملكيتها(حكومية، خاصة، وكالة غوث).

كما سيتم التركيز في عملية التحليل على حجم مساهمة حملة دبلوم كليات المجتمع في سوق العمل الأردني. وخصائص المشتغلين الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وفي الختام سيتم تقديم قراءة تحليلية للأوضاع الحالية لكليات المجتمع ووضع تصور حول الآفاق المستقبلية لتلك الكليات لمواجهة التحديات، مستفيدين من ما تضمنته إستراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني من أفكار وتصورات، كما سيتم النظر في بعض الدراسات التي تناولت أوضاع كليات المجتمع بالبحث والتحليل.

أولا: واقع كليات المجتمع الأردنية / مؤشرات أساسية

1 . الملتحقون

1.1 مؤشرات رقمية

- بلغ عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي (كليات المجتمع والجامعات) في عام 2008 حوالي ربع مليون طالب وطالبة. التحق أكثر من 27 ألف طالب منهم بكليات المجتمع، أو ما نسبته 11 ٪.
- التحق بكليات المجتمع الحكومية أكثر بقليل من نصف الملتحقين بكافة كليات المجتمع الأردنية. وتوزع النصف الباقي على الكليات الخاصة، وكليات وكالة الغوث الدولية. علما بأن حصة كليات وكالة الغوث من الملتحقين لم تزد على (3٪) فقط. لذا يمكن القول بأن طلبة كليات المجتمع في الأردن يتوزعون مناصفة بين الكليات الحكومية والخاصة مع أغلبية قليلة لصالح الكليات الحكومية.
- فاقت أعداد الملتحقات الإناث بشكل واضح أعداد الملتحقين الذكور. فقد شكلت الطالبات (60٪) من إجمالي الملتحقين في كليات المجتمع الأردنية مجتمعة. وقد فاقت أعداد الإناث أعداد الذكور في كل من الكليات الحكومية والخاصة وتلك التابعة لوكالة الغوث. غبر أن نسبتهن في الكليات الخاصة كانت منخفضة نسبيا(53٪)، وذلك مقارنة بنسبتهن في كل من الكليات الحكومية وتلك التابعة لوكالة الغوث(64٪ و65٪ على التوالي).
- استأثرت التخصصات الصحية المختلفة (بما فيها الخدمات الاجتماعية) بربع عدد الملتحقين بكليات المجتمع. مع أفضلية للكليات الخاصة.
- شكل الملتحقون بتخصصات العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون والخدمات أكثر من (24٪) من إجمالي الملتحقين بكليات المجتمع الأردنية. وقد تفاوتت هذه النسبة بين الكليات وفقاً لملكيتها، حيث التحق في هذه التخصصات في كليات وكالة الغوث (30٪) من إجمالي طلبتها. وبلغت هذه النسبة (29٪) في الكليات الحكومية. بينما لم تزد على(17٪) في الكليات الخاصة.

- التحق حوالي (18٪) من الطلبة في كليات المجتمع الأردنية بتخصصات العلوم. مع اختلاف ليس بالكبير بين الكليات الحكومية والخاصة وكليات وكالة الغوث.
- شكل طلبة التخصصات الهندسية حوالي (14٪) من الملتحقين بكليات المجتمع الأردنية مجتمعة. غير أن الوضع في كليات وكالة الغوث مختلف تماما، حيث التحق (42٪) من طلبتها بهذه التخصصات.
- التحق بتخصصات الإنسانيات والفنون والآداب في كليات المجتمع الأردنية (14٪) من إجمالي الملتحقين. وقد تباينت نسبة الملتحقين في هذه التخصصات بين الكليات الحكومية والكليات الخاصة بشكل كبير. ففي حين التحق حوالي ربع طلبة الكليات الخاصة بهذه التخصصات، لم يلتحق بها سوى (6٪) فقط من طلبة الكليات الحكومية. أما الكليات التابعة لوكالة الغوث فلا تشتمل برامجها التعليمية على مثل هذه التخصصات.
- لم تزد نسبة الملتحقين في التخصصات التربوية في كليات المجتمع الأردنية على (5٪) من إجمالي الملتحقين. ولا يوجد فارق يذكر في نسبة الملتحقين في هذه التخصصات بين الكليات الحكومية والخاصة (6٪ و5٪ على التوالي). أما كليات وكالة الغوث فلا تقدم برامج تعليمية في مثل هذه التخصصات.

جدول (1)
أهم المؤشرات حول الملتحقين بكليات المجتمع الأردنية بحسب ملكيتها
الفصل الدراسي الأول 2009/2008

المؤشر	الكليات الحكومية	الكليات الخاصة	كليات وكالة الغوث	المجموع
% طلبة كليات المجتمع من إجمالي طلبة التعليم العالي	5.5	5.2	0.3	11
% الطلبة من إجمالي طلبة كليات المجتمع	51	46	3	100
% الطالبات من مجموع الطلبة	64	53	65	60
% الطلبة في التخصصات الصحية والخدمات الاجتماعية	23	29	15	25
% ا لطلبة في تخصصات العلوم	18	17	13	18
% الطلبة في التخصصات الهندسية	18	8	42	14
% الطلبة في العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون والخدمات	29	17	30	24
% الطلبة في تخصصات الإنسانيات والفنون والآداب	6	24	0	14
% الطلبة في التخصصات التربوية	6	5	0	5

المصدر: قاعدة بيانات مشروع المنار

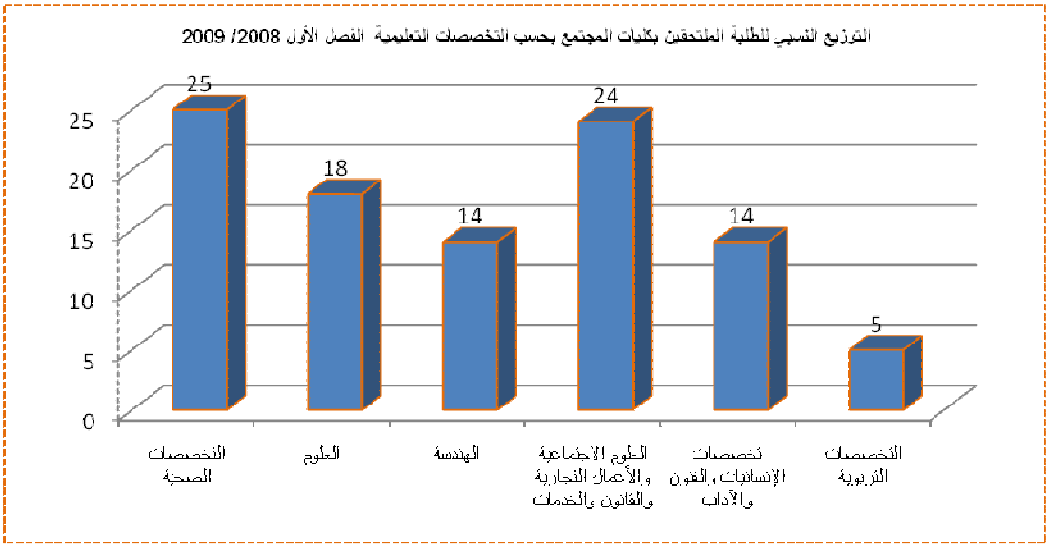

شكل رقم (1): التوزيع النسبي للطلبة الملتحقين بكليات المجتمع بحسب التخصصات التعليمية الفصل الأول 2009/2008

2.1 مؤشرات أخرى(فنية)

يمكن للمتفحص لبيانات الالتحاق بكليات المجتمع الأردنية أن يلاحظ جملة من المعطيات، توفر بمجملها تصوراً عاماً للاتجاه الذي تسير فيه كليات المجتمع، خاصة ما يتعلق بمجالات التخصص السائدة (الغالبة) في هذه الكليات من جهة، ومن جهة أخرى التخصصات التي اندثرت أو في سبيلها إلى ذلك، والمعاني والاستنتاجات التي يمكن للباحثين وصانعي السياسات التعليمية استخلاصها في هذا الشأن:

- هنالك عدد من مجالات التخصص في كليات المجتمع يمكن وصفها بالتخصصات السائدة وهي التخصصات التي كانت وما زالت تشكل ما يمكن تسميته بالكتلة الصلبة في التعليم العالي المتوسط في الأردن. وفي مقدمة هذه التخصصات الصحية والخدمات الاجتماعية، والعلوم الطبية المساندة، والمهن الهندسية المساعدة. والعلوم الاجتماعية والأعمال التجارية.
- نتيجة للثورة المعرفية بمكوناتها المختلفة، والتي شكلت في مجملها القاعدة العلمية لما يسمى بالاقتصاد الحديث أو الاقتصاد المعرفي. ظهر في الساحة التعليمية في الأردن في العقدين

الأخيرين عدد من التخصصات ذات العلاقة. وكان لكليات المجتمع مساهمة مهمة في هذا المجال. حيث ظهرت وسادت في هذه الكليات تخصصات مثل تكنولوجيا المعلومات والحوسبة، والفنون التصويرية، والإنتاج الإعلامي...الخ.

- في المقابل، لم يعد للعديد من التخصصات من وجود في البرامج التعليمية لكليات المجتمع في الأردن. والملاحظ هنا أن هذه التخصصات معظمها في المجالات الإنسانية/النظرية. فتخصصات مثل التاريخ، والفلسفة، والرياضة، وغيرها غابت بشكل كامل عن المشهد التعليمي لكليات المجتمع الأردنية في العام الدراسي 2009/2008.

2. الخريجون (الفصل الثاني 2008/2007)

1.2 مؤشرات رقمية

- تشير أحدث البيانات إلى أن حوالي 6700 طالب وطالبة تخرجوا من كليات المجتمع الأردنية في الفصل الدراسي الثاني 2008/2007. تخرج نصفهم من الكليات الحكومية.
- شكلت الخريجات حوالي ثلثي عدد الخريجين (65٪) على مستوى الكليات كافة، وقد فاقت أعداد الإناث الخريجات أعداد الذكور في الكليات الحكومية والخاصة، ولكن فاقت بشكل ملفت أعداد الذكور في كليات وكالة الغوث (71٪).
- شكل الخريجون في التخصصات الصحية(التمريض، والقبالة ،والصيدلة، والعلوم الطبية المساندة...الخ) والخدمات الاجتماعية (بما فيها خدمات الرعاية الاجتماعية) النسبة الأكبر من الخريجين. حيث تخرج 37٪ من إجمالي الخريجين من تخصصات صحية وخدمة اجتماعية.
- جاءت في المرتبة الثانية أعداد الخريجين في تخصصات العلوم الاجتماعية (بما فيها الأعمال التجارية والقانون)، حيث تخرج ما نسبته (17٪) من إجمالي الخريجين من تلك التخصصات في كافة الكليات. غير أن نسبة خريجي هذه التخصصات في كليات وكالة الغوث كان مرتفعاً جداً مقارنة بالكليات الأخرى، حيث بلغت هذه النسبة 38٪.
- أما خريجو تخصصات العلوم المتعددة، فقد بلغت نسبتهم (16٪) من إجمالي الخريجين في كافة الكليات. وبذلك تحتل تخصصات العلوم المرتبة الثالثة في أعداد الخريجين. وهناك

تقارب واضح في نسب الخريجين من هذه التخصصات بين الكليات الحكومية والخاصة. غير أن النسبة في حالة كليات وكالة الغوث أقل بكثير (11٪).

- تخرج من التخصصات الهندسية المتعددة ما نسبته 12٪ من الخريجين، وبذلك تحتل هذه التخصصات المرتبة الرابعة في عدد الخريجين. ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة الخريجين من هذه التخصصات في كليات وكالة الغوث لتصل إلى ثلث عدد خريجيها.
- جاء في المرتبة الخامسة خريجو الإنسانيات (بما فيها الآداب والفنون)، حيث شكلوا أقل من عشر عدد الخريجين. وكان نصيب الكليات الخاصة الأوفر في هذا المجال(15٪ مقابل 4٪ فقط للكليات الحكومية). وجدير بالذكر أن كليات وكالة الغوث لا تقدم أية برامج تعليمية في مثل هذه التخصصات.
- أما خريجو التخصصات التربوية فقد شكلوا 7٪ فقط من إجمالي الخريجين. معظمهم تخرجوا من كليات خاصة(10٪ مقابل 5٪ للحكومية). ويجدر التنويه هنا أن كليات وكالة الغوث لا تقدم برامج تعليمية في مثل هذه التخصصات.
- لم يتخرج من تخصصات الخدمات(الخدمات الشخصية وغيرها) سوى العشرات من الطلاب. وتخرج أعدادا أقل من تخصصات الزراعة والطب البيطري.
- ويبين الجدول التالي أهم مؤشرات خريجي كليات المجتمع الأردنية:

جدول(2)
أهم المؤشرات حول خريجي كليات المجتمع الأردنية بحسب ملكيتها
الفصل الدراسي الثاني (2008/2007)

المؤشر	الكليات الحكومية	الكليات الخاصة	كليات وكالة الغوث	المجموع
% الخريجين من إجمالي خريجي كليات المجتمع	50	45	5	100
% الخريجات من إجمالي الخريجين	67	63	71	65
% لخريجي التخصصات الصحية والخدمات الاجتماعية	33	44	18	37
% خريجي تخصصات العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون	22	9	38	17
% خريجي العلوم	16	17	11	16
% خريجي التخصصات الهندسية	18	4	33	12
% خريجي الإنسانيات والفنون والآداب	4	15	0	9
% خريجي التخصصات التربوية	5	10	0	7

المصدر: قاعدة بيانات مشروع المنار

2.2 مؤشرات أخرى(فنية)

- نتيجة للتغيرات التي حدثت في البنية التعليمية لكليات المجتمع الأردنية، من حيث تركز الالتحاق في مجالات اختصاص معينة، وتراجعه في مجالات أخرى، وغياب أو اندثار بعض التخصصات، فقد انعكست هذه التطورات على أعداد الخريجين ومجالات اختصاصهم. مما سيكون له أثر على عرض القوى العاملة في مجالات اختصاص بعينها، وما إذا كان طلب جهات التشغيل على القوى العاملة يتواءم ويتناغم مع التحولات الحاصلة في المعروض من القوى العاملة المحلية.

- إن تركز الملتحقين في كليات المجتمع في مجالات تخصص معينة، انعكس على كبر أعداد الخريجين في تلك الاختصاصات. ففي الفصل الدراسي الثاني2008/2007، تخرج من الاختصاصات الصحية والخدمات الاجتماعية ما نسبته (37٪) من العدد الإجمالي للخريجين، وبذلك تحتل هذه التخصصات المركز الأول في أعداد الخريجين، وهذا يتسق بشكل واضح مع كبر نسبة الملتحقين في هذه التخصصات(25٪). وهذا الوضع يتماشى مع كون هذه الاختصاصات من الاختصاصات السائدة في كليات المجتمع الأردنية، حيث كانت وما زالت إحدى مجالات التخصص الرئيسة التي تستقطب أعدادا كبيرة من طالبي الالتحاق بها.
- كما يلاحظ وجود اتساق كبير في نسب الملتحقين والخريجين في مجالات التخصص الأخرى، كالعلوم الاجتماعية والتجارية(22٪ من الملتحقين و 17٪ من الخريجين). والعلوم (18٪ و16٪)، والتخصصات الهندسية(14٪ و 12٪)، والإنسانيات(14٪ و9٪)، والتخصصات التربوية(5٪ و7٪).

3. الهيئتان الأكاديمية والإدارية:

1.3 الهيئة الأكاديمية/ أهم المؤشرات

تقوم الهيئات الأكاديمية في كليات المجتمع الأردنية –كما هو الحال في المؤسسات التعليمية الأخرى– بعملية التدريس للطلبة بكل مكونات هذه العملية وأنشطتها المتعددة. ومن المهم هنا أن يكون أعضاء الهيئة الأكاديمية على سوية ملائمة لعملية التدريس الموكلة لهم، ولديهم التأهيل العلمي والعملي المناسبين لتحقيق الأهداف المتوخاة من العملية التعليمية.

- يعمل في كليات المجتمع الحكومية النسبة الأكبر(60٪) من أعضاء الهيئات الأكاديمية، بينما تعمل معظم النسبة المتبقية في كليات المجتمع الخاصة (35٪). ولا يعمل في كليات المجتمع التابعة لوكالة الغوث الدولية سوى (5٪).

- يعمل في الهيئة الأكاديمية لكليات المجتمع الأردنية كافة (1700) عضوا يقومون بتدريس أكثر من 27 ألف طالب وطالبة. أي أن كل مدرس يقوم –بالمتوسط– بتدريس 16 طالباً وطالبة. ويختلف معدل طالب/مدرس بشكل واضح بين الكليات تبعا لملكيتها. فالمدرس في كليات وكالة الغوث يدرس بالمتوسط 10 طلاب فقط، وهو أمر جيد، لكننا نجد هذا المعدل يرتفع في الكليات الخاصة ليصل إلى مستوى 21 طالباً لكل مدرس، في حين يبدو هذا المعدل في حدود المعقول في الكليات الحكومية حيث يبلغ 14 طالباً لكل مدرس.
- يزيد عدد أعضاء الهيئة الإدارية في كليات المجتمع الأردنية مجتمعة على أعداد أعضاء الهيئة الأكاديمية في تلك الكليات بشكل واضح. فمقابل كل 100 إداري يوجد 69 أكاديمياً فقط. ولكن إذا نظرنا إلى هذه النسبة في كليات المجتمع مصنفة وفقا لملكيتها لوجدنا اختلافاً كبيراً في هذه النسبة بين تلك الكليات. فبينما تنخفض نسبة الأكاديميين إلى الإداريين بشكل كبير في كليات المجتمع الحكومية(55٪). نجد أن هذه النسبة مرتفعة جداً(115٪) في كليات المجتمع الخاصة، ومرتفعة أكثر في كليات وكالة الغوث (139٪).

- يحمل حوالي ثلث (32٪) الأكاديميين في كليات المجتمع الأردنية درجة الدكتوراه. وترتفع هذه النسبة لتقترب من النصف (46٪) في الكليات الحكومية. ولكن حملة هذا المؤهل لا يشكلون سوى نسبة متواضعة من أكاديميي الكليات الخاصة وكليات وكالة الغوث الدولية(10٪ لكل منهما).
- أكثر من نصف (52٪) أعضاء الهيئة التدريسية يحملون تخصص العلوم، والذي يضم طيفاً واسعاً من التخصصات، لكننا نجد تبايناً كبيراً في نسبة المتخصصين في العلوم بين الكليات وفقا لملكيتها. فبينما نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع (77٪) الأكاديميين في الكليات الحكومية متخصصون في العلوم، فإننا نجد أن نسبة ضئيلة من حملة هذا التخصص تعمل في الكليات الأخرى(17٪، 14٪) في الكليات الخاصة وكليات وكالة الغوث على التوالي.
- تتشكل الرتب الأكاديمية في كليات المجتمع الأردنية من خمسة مستويات، مرتبة تنازلياً على النحو التالي: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرس، ومدرب. ويشكل الأساتذة (8٪) فقط من الهيئة الأكاديمية. وهذه النسبة متقاربة جداً بين الكليات الحكومية والخاصة وكليات وكالة الغوث.
- أكثر من أربعة أخماس(83٪) الأكاديميين في كليات المجتمع الأردنية دون سن الخمسين. ولا تختلف هذه النسبة كثيرا عند تصنيف الكليات وفقا لملكيتها.

جدول(3)
أهم المؤشرات حول الهيئة الأكاديمية في كليات المجتمع الأردنية بحسب ملكيتها
الفصل الدراسي الثاني (2008/2007)

المؤشر	الكليات الحكومية	الكليات الخاصة	كليات وكالة الغوث	المجموع
% للأكاديميين من إجمالي الأكاديميين	60	35	5	100
معدل طالب/مدرس	14	21	10	16
% أكاديمي/إداري	55	115	139	69
% لأعضاء الهيئة الأكاديمية من حملة الدكتوراه	46	10	10	32
% لأعضاء الهيئة الأكاديمية في تخصص العلوم	77	17	14	52
% لأعضاء الهيئة الأكاديمية بدرجة أستاذ	8	8	8	8
% لأعضاء الهيئة الأكاديمية دون سن الخمسين	83	79	81	83

المصدر: قاعدة بيانات مشروع المنار

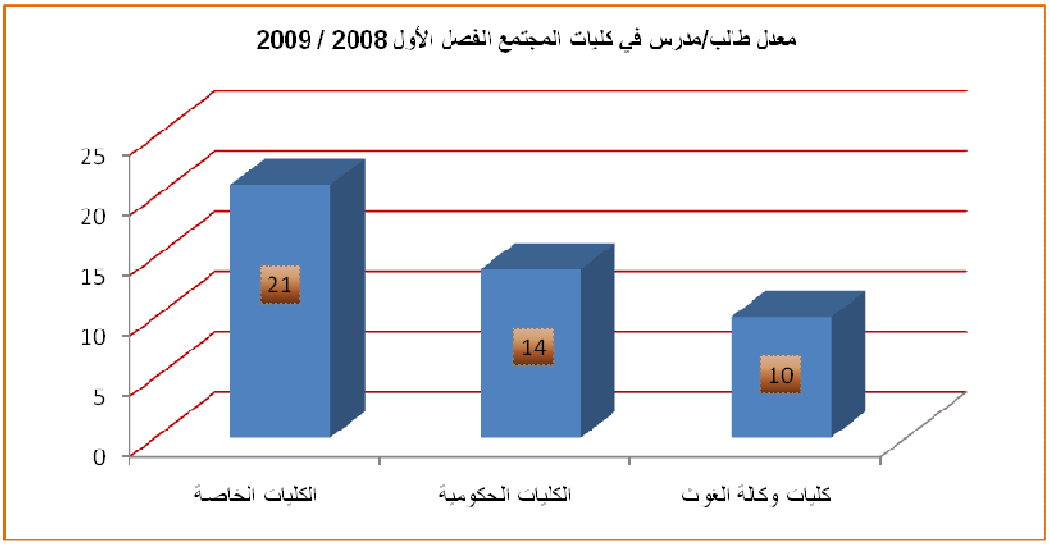

شكل رقم (2): معدل طالب/مدرس في كليات المجتمع الفصل الأول 2008 / 2009

2.3الهيئة الإدارية/ أهم المؤشرات

يقوم الجهاز الإداري في كليات المجتمع الأردنية(كما هو الحال في أية مؤسسات تعليمية أخرى) على خدمة الطلبة الملتحقين بهذه الكليات، ويشمل ذلك خدمات التسجيل، وخدمات الإدارة اليومية، و خدمات أخرى متنوعة، بهدف توفير أجواء ملائمة للطلبة، ومساعدتهم على التحصيل العلمي في أجواء وظروف ملائمة ومريحة.

- يعمل في الأجهزة الإدارية لكليات المجتمع الأردنية مجتمعة(وفقا لأحدث البيانات2009/2008) ما يزيد على 2400 مستخدم من الجنسين. يقوم هؤلاء بتقديم الخدمات المتعددة لأكثر من 27 ألف طالب وطالبة. وبذلك تكون نسبة عدد الطلبة إلى عدد الهيئة الإدارية (1:11)، أي أن كل إداري في كليات المجتمع يقوم بخدمة 11

طالباً في المتوسط. وقد تباينت هذه النسبة بين كليات المجتمع وفقاً لملكيتها، فقد بلغت هذه النسبة في الكليات الخاصة مستوى عال جداً(1:24)، مقابل (1:8) في الكليات الحكومية. بينما بلغت في كليات وكالة الغوث (1:15).

- يعمل في كليات المجتمع الحكومية النسبة الأكبر من العاملين. ففي هذه الكليات يعمل أكثر من ثلاثة أرباع (76٪) العاملين في كليات المجتمع الأردنية مجتمعة. والنسبة المتبقية(24٪) يعمل معظمها في كليات المجتمع الخاصة. بينما يعمل بضع عشرات فقط في كليات المجتمع التابعة لوكالة الغوث الدولية.
- يزيد عدد العاملين الذكور في كليات المجتمع الأردنية عن عدد العاملات الإناث، حيث بلغت نسبة الإناث 42٪ فقط. ويلاحظ هنا أن نسبة الإناث في الهيئة الإدارية لكليات وكالة الغوث مرتفع نسبيا (50٪).

- معظم العاملين في الأجهزة الإدارية لكليات المجتمع الأردنية دون سن الخمسين من العمر. حيث يشكل هؤلاء حوالي تسعة أعشار العاملين. وهذا مؤشر ايجابي، حيث أن معظم العاملين هم في السن الملائم للعمل والإنتاج، مما يساهم بالتأكيد في رفع سوية وتحسين نوعية العمل الإداري في كليات المجتمع الأردنية. وتنخفض نسبة من هم دون سن الخمسين بين العاملين في الكليات الخاصة وكليات وكالة الغوث(81٪، 78٪ على التوالي).

- يحمل نسبة هامة من العاملين الإداريين في كليات المجتمع الأردنية درجات جامعية (بكالوريوس فما فوق) . حيث يشكل هؤلاء أكثر من (40٪) من العاملين. وهذا يشكل مؤشراً ايجابياً بالنسبة للوضع الإداري في هذه الكليات. فارتفاع المستوى التعليمي للعاملين يساهم – بلا شك– في تحسين مستوى ونوعية الخدمات الإدارية التي تقدمها الكليات لطلابها ولأجهزتها الأكاديمية سواء بسواء. وبجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع نسبة حملة المؤهلات الجامعية بين العاملين في كليات وكالة الغوث حيث زادت عن النصف (54٪).

- من الملفت للنظر أن نسبة هامة(أكثر من 60٪) من العاملين في الأجهزة الإدارية لكليات المجتمع الأردنية تخصصهم العلمي هو العلوم، ويقصد بالعلوم هنا العلوم الأساسية كالرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسوب. غير

أن ما يلفت النظر هنا أن هذه الظاهرة تقتصر على العاملين في الكليات الحكومية فقط(78٪)، حيث تنخفض هذه النسبة كثيرا في الكليات الخاصة وكليات وكالة الغوث(9٪، 12٪ على التوالي).

جدول(4)
أهم المؤشرات حول الهيئات الإدارية في كليات المجتمع الأردنية بحسب ملكيتها
الفصل الدراسي الثاني (2008/2007)

المؤشر	الكليات الحكومية	الكليات الخاصة	كليات وكالة الغوث	المجموع
نسبة طالب: إداري	8	24	15	11
% من أعضاء الهيئة الإدارية	76	21	3	100
% الإناث في الهيئات الإدارية	44	35	50	42
% للمستخدمين دون سن الخمسين	94	81	78	90
% للجامعيين (بكالوريوس فما فوق)	43	39	54	41
% للمستخدمين ذوي تخصص العلوم	78	9	12	62

المصدر: قاعدة بيانات مشروع المنار

ثانيا: واقع حملة الدبلوم المتوسط في سوق العمل كما هو في منتصف عام 2009

- يعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني حوالي (124) ألف مشتغل من حملة دبلوم كليات المجتمع (الدبلوم المتوسط) من الجنسين. يشكلون ما نسبته (13٪) من إجمالي عدد المشتغلين. وبذلك يقعون في المرتبة الرابعة بين المستويات التعليمية المختلفة من حيث نسبة مساهمتهم في حجم التشغيل على المستوى الوطني. حيث يسبق حملة الدبلوم المتوسط في نسبة المشاركة كل من المشتغلين من المستوى التعليمي أقل من الثانوية(35٪)، يليهم مستوى البكالوريوس (21٪)، ومستوى الثانوية العامة(20٪).ويأتي مستوى التلمذة المهنية بعد مستوى الدبلوم المتوسط وبمساهمة نسبتها(5٪). بينما لا يسهم ذوي المستوى التعليمي الأدنى(أمي/ملم)، والمستويات التعليمية العليا(دبلوم عالي فما فوق) سوى بنسب ضئيلة جدا تقدر ب(2٪)، و(4٪) على التوالي.

- تشكل الإناث نسبة لا بأس بها من إجمالي عدد المشتغلين الحاصلين على الدبلوم المتوسط. فمن بين 124 ألف مشتغل من الجنسين، تشكل المشتغلات ما يزيد على الثلث (35٪).

تشكل حاملات الدبلوم المتوسط ربع عدد المشتغلات من كافة المستويات التعليمية، في حين تشكل حاملات المؤهلات الجامعية(بكالوريوس فما فوق) نصف عدد المشتغلات. ويتوزع الربع المتبقي على المستويات التعليمية الأدنى.

- تعمل نسبة كبيرة من حملة الدبلوم المتوسط في محافظة العاصمة. حيث يشكل هؤلاء (45٪) من إجمالي حاملي هذا المؤهل العلمي. وتأتي محافظة اربد في المرتبة الثانية (أكثر من15٪)، والزرقاء (15٪). كما يعمل عدد لا بأس به (أكثر من ثمانية آلاف) من حملة الدبلوم المتوسط في محافظة البلقاء، وعدد أقل(حوالي ستة آلاف) يعمل في محافظة الكرك، ومحافظة العقبة (أكثر من ثلاثة آلاف). وتتوزع الأعداد المتبقية على المحافظات الأخرى وبشكل متفاوت.

- يعمل أكثر من نصف(55٪) المشتغلين من حملة الدبلوم المتوسط في مؤسسات كبيرة(عدد العاملين في المؤسسة الواحدة 100 عامل فأكثر). بينما يعمل أقل من خمس(19٪) هؤلاء في مؤسسات صغيرة(عدد العاملين في المؤسسة الواحدة أقل من خمسة) معظمهم من الذكور. ويعمل الربع المتبقي من المشتغلين في مؤسسات متوسطة الحجم(عدد العاملين من خمسة إلى أقل من خمسين).

ويلاحظ هنا أن كل العاملين تقريبا (98٪) في القطاع العام من حملة دبلوم كليات المجتمع يعملون في مؤسسات كبيرة، وهذا أمر طبيعي حيث مؤسسات القطاع العام تتسم عادة بالضخامة كالوزارات وغيرها من الدوائر الرسمية. بينما نجد غالبية(71٪) العاملين في القطاع الخاص من حملة هذا المؤهل يعملون في مؤسسات صغيرة.

- لا يشكل المشتغلون غير الأردنيين سوى نسبة ضئيلة جداً(4٪) من المشتغلين من حملة الدبلوم المتوسط. ومعظم هؤلاء من حملة الجنسية المصرية(3٪). ولا يبقى

سوى عدد محدود جداً يزيد قليلا عن الألف من العرب والأجانب يعملون في المملكة من حاملي الدبلوم المتوسط.

- على عكس الانطباع السائد من أن معظم العاملين من حملة الدبلوم المتوسط يعملون في القطاع العام(الحكومة)، فان البيانات المتوفرة تدحض ذلك. حيث أن حوالي ثلاثة أخماس(59٪) المشتغلين من حملة هذا المؤهل يعملون في القطاع الخاص.

إن كون القطاع الخاص الأردني المستخدم الرئيس لحملة الدبلوم المتوسط، يشكل حافزاً لقيام كليات المجتمع الأردنية بمواصلة جهودها لتطوير العملية التعليمية فيها، لتتمكن من إعداد كوادر فنية وإدارية أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة والتميز في ميادين العمل والإنتاج داخل الأردن وخارجه.

- يتوزع المشتغلون من حملة الدبلوم المتوسط على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويشغل قطاع التعليم أكبر نسبة(حوالي الخمس) من حملة هذا المؤهل. كما يشغل قطاع تجارة الجملة والمفرق وإصلاح المركبات نسبة لا بأس بها(15٪). يليه قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري (14٪). كما أن قطاعات الصحة والعمل الاجتماعي، والصناعة التحويلية، والنقل والتخزين والاتصالات، والأنشطة الخدمية والمجتمعية تشغل نسبا هامة من حملة الدبلوم المتوسط (12٪، 9٪، 8٪، 6٪ على التوالي).

وبالنسبة للإناث نجد أن أعدادا كبيرة من حاملات الدبلوم المتوسط يعملن في قطاع التعليم، حيث يشغل هذا القطاع ما نسبته (36٪) من حاملات هذا المؤهل. بينما يتوزع المشتغلون الذكور من حملة الدبلوم المتوسط على العديد من القطاعات أبرزها قطاعات التجارة، والإدارة العامة، والصناعة التحويلية، والنقل، والتعليم.

- يشكل العاملون بأجر النسبة الأكبر(86٪) بين المشتغلين من حملة الدبلوم المتوسط من الجنسين. ويعمل الباقون أما لحسابهم الخاص(7٪)، أو كأصحاب عمل(6٪).

ومما يلفت النظر هنا أن الأغلبية الساحقة(98٪) من حاملات الدبلوم المتوسط من الإناث يعملن بأجر. ولا يعمل سوى عدة مئات منهن لحسابهن الخاص أو كصاحبات عمل. وهذا الأمر ينسحب على المشتغلات الجامعيات حيث أن (97٪) منهن يعملن بأجر.

- معظم المشتغلين من حملة الدبلوم المتوسط (حوالي تسعة أعشار) دون سن الخمسين. وهذا يشير إلى أن معظم العاملين من حملة هذا المؤهل صغار السن نسبيا. ويلاحظ هنا الارتفاع الكبير في هذه النسبة لدى الإناث(97٪)، مقارنة بمثيلتها لدى الذكور(86٪).

ثالثا: قراءة تحليلية للوضع الحالي لكليات المجتمع الأردنية

استنادا للبيانات الإحصائية الحديثة الخاصة بكليات المجتمع الأردنية، إضافة إلى ما يتوافر من معطيات غير رقمية حول واقع هذه الكليات، فانه يمكن التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والاستخلاصات، تشكل في مجملها محصلة قراءة تحليلية للواقع الراهن لكليات المجتمع الأردنية. والغاية من هذه القراءة مساعدة الجهات المعنية المسئولة في بلورة السياسات والبرامج الملائمة القادرة على تصويب أوضاع هذه الكليات، ومعالجة أوجه القصور والإختلالات في بنيتها الإدارية، والتعليمية، كل ذلك بهدف استعادة الحضور والفاعلية لهذه الكليات في المشهدين التعليمي والاقتصادي. ولكي تواكب هذه المؤسسات التعليمية دورها المجتمعي الفاعل والذي اشتق اسمها من اسم المجتمع لتصبح اسما على مسمى.

انه لمن الأهمية بمكان تشخيص الوضع الراهن لكليات المجتمع الأردنية بسلبياته وايجابياته بشكل موضوعي ودون إفراط أو تفريط وبما يخدم راهن ومستقبل هذه المؤسسات الوطنية الهامة:

- يشكل التعليم العالي المتوسط حلقة أساسية لا غنى عنها في بنية التعليم العالي في الأردن، فهذا المستوى من التعليم يرفد المجتمع والاقتصاد الوطني بالكوادر الفنية الضرورية في طيف واسع من التخصصات الصحية والهندسية، والتجارية، وتكنولوجيا المعلومات والحاسوب وغيرها. لذا فان الجهود يجب أن تنصب في

تفعيل هذه المؤسسات ورفع سوية خريجيها ، وليس البحث عن بدائل لهذه المؤسسات.

- شكلت التطورات السريعة والمتلاحقة في الساحة العلمية والمعرفية في العقدين الأخيرين، تحدياً كبيراً للمؤسسات التعليمية في الأردن في كافة مستوياتها، وكان نصيب مؤسسات التعليم العالي(وخاصة كليات المجتمع) من هذه التحديات النصيب الأكبر. فقد ظهرت في الساحة المعرفية مجالات اختصاص جديدة وعديدة، وتراجعت أو اختفت تماماً اختصاصات كانت هي السائدة والغالبة زمناً طويلاً.
- رغم أن العديد من المؤسسات الحكومية –لا سيما التعليمية منها على وجه الخصوص– تضم عدداً كبيراً من الموظفين والمستخدمين من حاملي وحاملات دبلوم كليات المجتمع، ورغم أن الكثير من حاملي هذا المؤهل العلمي – من الجنسين– يعملون في العديد من مؤسسات القطاع الخاص(ومن ضمنها المدارس الخاصة) ، إلا أنه لا يمكن تجاهل توقف الحكومة عن تعيين خريجي كليات المجتمع في مؤسساتها المختلفة لا سيما التعليمية منها. وفي نفس الوقت لا يمكن غض الطرف عن كون الكثير من المؤسسات الخاصة بدأت تظهر عزوفاً واضحاً عن استخدام حملة الدبلوم المتوسط. بدا ذلك بشكل جلي في إعلانات التوظيف التي تنشرها مختلف المؤسسات في مختلف وسائل الأعلام خاصة الصحف اليومية. فالمتتبع لإعلانات التوظيف يلاحظ بشكل جلي ندرة طلب أصحاب العمل لاستخدام أو توظيف حملة دبلوم كليات المجتمع. ويبدو أن هناك انطباعاً عاماً بدأ يسود في مجتمع أصحاب الأعمال مفاده أن مخرجات النظام التعليمي لكليات المجتمع لا يملكون بشكل عام التحصيل المعرفي الكافي، ولا المهارات العملية الإدارية والفنية التي تؤهلهم لتأدية المهام والأعمال التي توكل لهم. ويبدو أن هذا التصور نتج إلى حد بعيد نتيجة الخبرة العملية والاحتكاك الفعلي بين أصحاب الأعمال ومستخدميهم من حملة الدبلوم المتوسط. ورغم بروز هذا التوجه بشكل خاص في مؤسسات القطاع الخاص، إلا انه لا يمكن إنكار أن القطاع العام أيضا أصبح في السنوات الأخيرة يقلل إلى حد كبير من توظيف خريجي كليات المجتمع الأردنية، ويظهر تفضيلاً واضحاً لحملة المؤهلات الجامعية بكل درجاتها العلمية.

- من المعلوم أن نسبة كبيرة من خريجي الثانوية العامة يلتحقون بكليات المجتمع نتيجة لعجز معدلاتهم التراكمية في امتحان الثانوية العامة عن تأهيلهم للالتحاق بالتعليم الجامعي(خاصة في الجامعات الرسمية). حيث يضطر هؤلاء للالتحاق بكليات المجتمع نتيجة عدم توفر بديل أفضل (خاصة لغير القادرين مالياً على الالتحاق بالجامعات الخاصة). ولمعالجة هذا الوضع أو التخفيف من حدته سمحت السلطات التعليمية المختصة بما يسمى بعملية التجسير للجامعات. حيث يقوم أصحاب المعدلات المرتفعة في الامتحان الشامل لكليات المجتمع بالتقدم للالتحاق بالجامعات وفق نظام التجسير. إن هذا النظام يساهم بلا شك في التخفيف من حدة المشكلة، ولكن فائدته لا تطال سوى المتميزين من طلبة كليات المجتمع.

رابعا: الآفاق المستقبلية وإمكانات النهوض بكليات المجتمع

- أولت الدولة عناية كبيرة بتنمية الموارد البشرية في الأردن، حيث أصدرت عام 1999 إستراتيجية تنمية الموارد البشرية. تناولت الإستراتيجية العديد من المجالات من بينها التعليم العالي بكل مكوناته ومستوياته(بما في ذلك كليات المجتمع). كما أولت الدولة جل عنايتها واهتمامها لمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث قامت الحكومة حديثا بإصدار إستراتيجية التشغيل– التدريب والتعليم المهني والتقني. ومعلوم أن كليات المجتمع تقف على رأس منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث تقوم مراكز التدريب والمدارس المهنية بإعداد العاملين في المستويات المهنية الأساسية والمتوسطة، بينما تقوم كليات المجتمع بإعداد العاملين من مستوى الفنيين(التقنيين).

- اشتملت إستراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني على العديد من المجالات، ولسنا هنا بصدد استعراض ما تضمنته الإستراتيجية، ولكن ما يعنينا هنا هو الجوانب المتعلقة بالتعليم والتدريب التقني وهو المجال التعليمي والتدريبي لكليات المجتمع. ومعلوم أن كليات المجتمع تقوم بتدريب وتعليم الطلاب الذين أكملوا بنجاح التعليم الثانوي من الفئة العمرية (18–21) عاما، بهدف إعداد الفنيين

(مساعدي الاختصاصيين) في المستوى المهني المتوسط ضمن ما يقرب من مائة تخصص تقدمها أكثر من خمسين كلية مجتمع.

- لعل في مقدمة الأهداف التي اعتمدتها إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني تحسين الصلات (أو تحقيق الموائمة إن أمكن) بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني. هذا يعني أن هناك خللاً واضحاً في معادلة العرض والطلب في مخرجات هذه المستويات التعليمية. وما نود التركيز عليه هنا أن المشكلة الرئيسة أو المعضلة التي تواجه خريجي كليات المجتمع في الأردن هي ذلك التراجع الكبير والمتعاظم في الطلب على حملة دبلوم كليات المجتمع. إن تحسين الصلات بين طرفي المعادلة، وهما كليات المجتمع باعتبارها جانب العرض ومؤسسات التشغيل كجهة طلب تشكل خطوة هامة نحو تحقيق مستوى معقول من الموائمة بين المخرجات التعليمية لكليات المجتمع والطلب عليها في أسواق العمل المحلية والخارجية.
- استهدفت إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني زيادة الكفاءة الخارجية لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وتعزيز ارتباطها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحتياجات سوق العمل.
- كما استهدفت بناء القدرات الوطنية –النوعية والكمية– في التعليم والتدريب المهني والتقني، ليصبح الأردن مركزاً إقليمياً في مختلف المجالات ذات العلاقة بالتعليم والتدريب المهني والتقني.
- إضافة إلى ذلك فقد هدفت الإستراتيجية إلى تحسين الكفاءة الداخلية لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني من حيث الاقتصادية والحاكمية، وكذلك الجوانب والأبعاد النوعية. واعتمدت ضمن سياساتها وإجراءاتها معالجة الجوانب الكمية والنوعية المتعلقة بالمدربين، والإداريين، والمناهج، والمباني، والتجهيزات والتسهيلات التعليمية، وطرائق التدريس/ التدريب، واقتصاديات التشغيل والعمليات...الخ.
- لم تغفل الإستراتيجية جوانب الإنصاف(المساواة) في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني مع الاهتمام خاصة بالمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، من حيث تشجيع وتنويع الخدمات والتسهيلات المتاحة للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.

- تضمنت الإستراتيجية جملة من السياسات والإجراءات لضمان تحقق الأهداف، حيث ركزت على ترشيد الروابط، وتنظيم القنوات بين التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي(الجامعي) وبذلك يتم تجنب النهايات المقفلة، مع المحافظة على معايير وشروط كافية للمحافظة على نوعية التعليم والتدريب في كافة مستوياته.
- حرصت الإستراتيجية على تطوير ما يسمى بالمهارات الناعمة في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وتشمل هذه المهارات: التفكير الناقد، وحل المشكلات، وعمل الفريق، والريادة، والمهارات الاجتماعية، والحياتية...الخ.
- من الصعب النهوض بالتعليم التقني وتطويره دون الالتفات لأوضاع العاملين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وخاصة أوضاع المدربين. لذا فقد اعتمدت الإستراتيجية سياسة تحسين الأوضاع التربوية والاقتصادية للمدربين في التعليم والتدريب المهني والتقني، وتطوير برامج تعليمهم/تدريبهم في أثناء الخدمة، والتأكيد على مواصلة نموهم المهني، والسعي لتحقيق شعار "التدريس مهنة ورسالة".
- كما حرصت الإستراتيجية عل تطوير منظومة شاملة لاعتماد وترخيص مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني وبرامجها.
- أولت إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني اهتماماً خاصاً بدور القطاع الخاص في هذا المستوى من التعليم. فقد استهدفت تطوير وتوسيع دور القطاع الخاص وغير الحكومي، وتحسين كفاءته وفاعليته في التخطيط والتنفيذ وضبط الجودة. كما هدفت إلى تطوير وترشيد مساهمة القطاع الخاص وغير الحكومي في تمويل خطط وبرامج ومشاريع التعليم والتدريب المهني والتقني، واعتمدت سياسة تضمن المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص، وغير الحكومي، وتعزيز قدراته وتفعيل دوره في مجالس ولجان ونشاطات التخطيط ورسم سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني.
- دعت الإستراتيجية إلى منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص وغير الحكومي المشارك في تنمية الموارد البشرية بعامة، وفي التعليم والتدريب المهني والتقني بخاصة.
- كان للبعد الإقليمي والدولي نصيبه من الاهتمام في إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني، فقد استهدفت تطوير الإمكانات الوطنية –نوعياً وكمياً– في تنمية

الموارد البشرية بعامة، وفي التعليم والتدريب المهني والتقني بخاصة، للاستفادة من فرص العمل المتاحة في البلدان العربية.

- تناولت إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني أوضاع التعليم والتدريب المهني والتقني ووضعت أهدافاً واعتمدت سياسات وإجراءات لهذا القطاع التعليمي باعتباره منظومة متكاملة لا تتجزأ. ومعلوم أن التعليم التقني منوط بكليات المجتمع التي تقع في أعلى سلم منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني. لذا نجد أن الإستراتيجية لم تتطرق إلى أوضاع كليات المجتمع بشكل منفصل، بل تناولت المنظومة بشكل متكامل، على اعتبار أن هناك تشابها والى حد كبير في أوضاع وأحوال كافة أجزاء هذه المنظومة التعليمية. لذلك يمكن سحب كافة الأهداف والسياسات التي تضمنتها الإستراتيجية على كليات المجتمع.
- تناولت أكثر من دراسة أوضاع التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، كما تناولت دراسات أخرى كليات المجتمع الأردنية على وجه التحديد،وقد خلصت إحدى الدراسات على سبيل المثال لا الحصر إلى أن على الحكومة–ما دامت حريصة على أن تحقق كليات المجتمع الغايات الأساسية الموكلة بتحقيقها وأهمها أن تكون هذه الكليات من المساهمين بل المشاركين الحيويين في إعداد الشباب الأردني للانخراط في سوق العمل– فان على الحكومة أن تتخذ خطوات سريعة وملحة لإحداث دمج واضح بين برامج كليات المجتمع وبين المهارات التي تتطلبها فرص العمل في سوق العمل المحلي والخارجي. تلك الخطوات يجب أن تتضمن تغييرات في خطط كليات المجتمع في طرق وأساليب تقديم البرامج التعليمية، وإحداث تغيير كذلك في النهج المتبع في ملء الوظائف الأكاديمية والإدارية ، وفي طبيعة البيانات والمعلومات التي يتم جمعها لغايات التخطيط، كما يلزم إحداث تغييرات في طرق وأساليب جمع هذه المعلومات التي تستخدمها تلك الكليات لأغراضها المختلفة.

انتهى